

الخصائص السوسيو مهنية للاجئين السوريين وتأثيرها في سوق العمل بالجزائر
The characteristics socioprofessionals of Syrian labor and its impact on the Labor
market in Alegria.

د. كوسة بوجمعة

أستاذ محاضراً

الجامعة: محمد أمين دباغين- سطيف 2

البريد الإلكتروني: omhan1@hotmail.com

ملخص:

منذ أزيد من سبع سنوات يتواجد عدد لا بأس به من المهاجرين السوريين بأرض الوطن، أين تستوقفنا ظاهرة التسول بطريقة غير مباشرة من خلال اتخاذ بعض النساء السوريات من محطات الوقود ملجأ ومكان للتفاوض مع أصحاب السيارات واستعطافهم، وأخريات آثرن العمل بالطرق أمام الإشارات الضوئية لبيع بعض مستلزمات السيارات. فإذا كانت تركيا وبلدان أوروبية استفادت من قوة العمل الخاصة بهؤلاء المهاجرين، فما يمنع دمج هذه الطاقات في سوق العمل الجزائرية والاستفادة منها بشكل قانوني؟ وما هي الخصائص السوسيو مهنية لليد العاملة السورية المتواجدة في الجزائر؟ هذا ما تجيبنا عنه هذه الدراسة الميدانية المطبقة (دراسة حالة) بمدينة سطيف.

الكلمات المفتاحية: هجرة، يد عاملة، عمالة، عمل، تنمية.

Abstract:

More than seven years ago, there are a number of Syrian immigrants in the country, were we stop the phenomenon of begging indirectly through the taking of some Syrian women from oil stations for shelter and a place to negotiate with the owners to borrow them. If Turkey and European countries benefited from the labor force of these immigrants, what did not prevented them from integration these energies into the Algerian labor market and benefiting from them legally?

What are the characteristics of the Syrian labor force in Algeria? The answer will be through this applied field study (case study) in Sétif.

Key words: immigration, labor force, employment, work, development.

أولا / الإشكالية

مع تسارع العولمة وعمليات التغير الاجتماعي في عالمنا المعاصر، فإن التنوع الإثني وما ينطوي عليه من مزايا وتعقيدات يطرح تحديات جديدة أمام أعداد متزايدة من البلدان. فالهجرة العالمية آخذة بالتزايد مع توسع عمليات التكامل في الاقتصاد العالمي، كما أن تحرك المجتمعات البشرية واختلاطها ببعضها البعض لابد أن يشهد مزيدا من كثافة التفاعل بين الشعوب في المستقبل. ومن جهة أخرى، فإننا نشهد تصاعد التوترات الإثنية في كثير من مجتمعات العالم، وقد أدى بعضها بالفعل إلى تفكك الكيان السياسي والاقتصادي خلال العقد الماضي في دول كانت تضم جماعات إثنية متعددة مثل ما حصل في بعض دول البلقان، كما أن بعض هذه الدول مثل يوغسلافيا سابقا، شهدت ما عرف بسياسة " التطهير العرقي " التي تقوم في جوهرها على خلق مناطق متجانسة ومتشابهة إثنيا بعد طرد الجماعات الأخرى المغيرة لها وتهجيرها من أراضيها. وقد نُفذت هذه السياسات عندما قام الصربيون بطرد عشرات الألوف من المسلمين من كرواتيا عام 1992 وتهجيرهم واغتصاب نسائهم وسلب ممتلكاتهم. وقد شنت الحرب في كوسوفو عام 1999 بعد قيام القوات الصربية بممارسة التطهير العرقي على المسلمين الألبان وتهجيرهم من موطنهم في ذلك الإقليم. وكان من نتائج الصراع الإثني في البوسنة وكوسوفو أن تحول النزاع الإثني إلى قضية عالمية، وهي نزوح مئات الآلاف من اللاجئين إلى الدول المجاورة وإلى مناطق أخرى، مما استتبع تدخل الأمم المتحدة ودول شمال الحلف الأطلسي (الناتو) عسكريا للحد من هذا الصراع وللمحافظة على السلام الهش الذي ساد المنطقة في وقت لاحق.

وبعد مضي عشرية من الزمن من ذلك الصراع، وفي وقت اعتقدت فيه البشرية أن الصراعات الإثنية والهجرة المصاحبة لها قد ولت بحلول الألفية الثالثة، جاء الدور على المنطقة العربية التي تزخر تركيبها الاجتماعية بالعديد من الإثنيات العرقية والدينية، وهو ما تم توظيفه بشكل أو بآخر لضرب استقرار العديد من تلك الدول التي تشهد تركيبها المجتمعية تنوعا إثنيا، وتأتي العراق مهد الحضارات والديانات من أبرز الدول التي مسها ذلك الصراع، فهي تجمع الآشوريين، واليزيديين، والأكراد، والبشمركة، والمسيحيين واليهود والمسلمين، والعرب والفرس، والسنة والشيعة...ونجد

بدرجة أقل سوريا ومصر واليمن، أين تحرك مارد الفتنة بثوب الجهاد وتكفير الآخر تارة، وبثوب عقائدي وطائفي تارة أخرى، الأمر الذي أعاد المشهد اليوغسلافي في المشهد العربي ولكن بصورة أكثر دموية، فالضحايا هذه المرة الملايين من القتلى والملايين من اللاجئين، دونما وجود بريق أمل ينهي هذه المأساة عن قريب.

وقد ولد ذلك الصراع في هذه البلدان حراك اجتماعي حقيقي خلق عدة ظواهر اجتماعية جديدة بالدراسة. ولعل مقالتنا هنا تنحصر عن فئة من المهاجرين السوريين الذين شردهم الصراع والاقتتال الجاري في بلاد الشام، وفرقتهم السبل للعيش في شتى أقطار البلاد العربية والإسلامية وكذا الأوروبية، بعدما هدمت ديارهم وبددت ممتلكاتهم وقتل الكثير منهم.

ولعل بلدنا الجزائر من بين البلدان التي رحبت باللاجئين السوريين، فبحسب رئيسة الهلال الأحمر الجزائري السيدة "بن حبيلس" فقد قدرت عدد اللاجئين السوريين في الجزائر بحوالي 12000 لاجئ. كما أكدت أنها تولي اعتناء بهؤلاء اللاجئين من خلال وجود فحص صحي دوري يخضعون له خوفا من الأمراض الخطيرة. وقد أوضحت أن المدن الكبرى ومنها العاصمة الجزائر تعج بهؤلاء اللاجئين السوريين، حيث لا يتعرض لهم أحد سواء من السلطات الأمنية أو من الناس، كما أنهم يتنقلون مع آبائهم ويقضون يومهم في طلب الرزق. وقالت "إنهم ينتشرون بالخصوص في العاصمة الجزائر، وأيضا في تلمسان (600 كم شمال غرب العاصمة) وأبناؤهم يدرسون بصورة عادية، فلم نطلب منهم لا شهادة تسجيل ولا أي شيء آخر، فقط طلبنا من الأولياء تصاريح شرفية بالمستوى الدراسي الحقيقي لأولادهم".

وإذا كانت بلدان عديدة فتحت أبوابها للوافدين السوريين من أجل إيوائهم، فإن تلك البلدان أولت أهمية قصوى للاستثمار في الكفاءات الوافدة إليها من سوريا من خلال تخصيص ربع مادي يسد متطلبات حياتهم، فضلا عن إسكانهم في مساكن لائقة، والأهم من ذلك هو انتهاز فرصة الاستفادة من المهارات والقدرات الفنية والعلمية التي تتمتع بها العمالة السورية في سوق العمل لتلك البلدان، بما يعطي قيمة مضافة في نمو اقتصادياتها.

ومن خلال ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ماهية الخصائص السوسيو مهنية التي يمتلكها الوافدون السوريون على الجزائر وكيف يمكن استغلالها والاستفادة منها في سوق العمل بالجزائر؟

ثانيا / الإطار المنهجي للدراسة:

تم الاعتماد على الأسلوب الكيفي، إذ تنف هذه الدراسات ضمن الدراسات الاستكشافية، وبالتالي كانت الانطلاقة من التساؤل المطروح في الإشكالية الذي نود الإجابة عنه من خلال توظيف أدوات الأسلوب الكيفي.

وقد تم تقسيم البحث إلى جزء نظري، تم تسليط الضوء فيه على بعض الأدبيات التي تناولت ظاهرة الهجرة بوجه عام والهجرة السرية بوجه خاص، كما تم من خلاله تبني نظرية تفسيرية واحدة وهي المقاربة الماركسية، نظرا لقدرتها التفسيرية والتحليلية للظاهرة المدروسة حول اللاجئين السوريين، حسب اعتقادي، والتي كانت نتيجة الصراع الدائر في سورية.

أما الجانب الميداني من الدراسة، فقد حاولنا فيه النزول إلى الميدان والالتقاء بعينة من اللاجئين السوريين المتواجدين بمدينة سطيف والذي يقدر عددهم بالمئات من اللاجئين، عن طريق اعتماد أداة المقابلة في جمع البيانات.

وقد تم توظيف المنهج الوصفي، انطلاقا من كون الظاهرة المدروسة ظاهرة اجتماعية، كما أن البحث في الظاهرة خص إبراز الخصائص السوسيو مهنية للفئة المدروسة وتفسيرها وفهمها وربطها بسوق العمل بالجزائر.

ومن الصعوبة بمكان توظيف المنهج الوصفي بأسلوب المسح بالعينة على اعتبار أن مجتمع البحث (الفئة المبحوثة من اللاجئين السوريين المتواجدين في مدينة سطيف) يستعصي الوصول إليها وإجراء مقابلة معها باعتماد نسبة 10% لاعتبارات تتعلق بتحفظ هذه الفئة في التعامل مع الغير، ناهيك عن غياب إحصائيات دقيقة لعدد اللاجئين السوريين بمدينة سطيف، كون هذه الفئة من جهة يسودها التفرق، وغير معني بها من قبل السلطات المحلية، ناهيك عن ادعائها عدم معرفة بعضهم البعض من جهة أخرى، وهذا ما يصعب الاتصال بها بيسر. لذا ارتأينا توظيف

منهج دراسة الحالة والذي يدخل ضمن المناهج الوصفية الكيفية لمجموعة من اللاجئين السوريين والمقدر عددهم بثمانية (08) حالات دون مفاضلة تذكر، كون الاختيار تم بشكل عشوائي.

ثالثا /الهجرة (قراءة مفاهيمية):

1-الهجرة:

لغة :

"الهجرة من الأصل هجر، يهجر هجرا وهجرانا فهو هاجر، الشيء تركه، البلد: خرج من بلد إلى آخر". (صابر، 1998، ص1253)

اصطلاحا :

تعرف الهجرة على أنها « انتقال أو ترحال الناس من بلدهم أو وطنهم إلى بلد آخر أو من منطقة إلى منطقة أخرى داخل بلدهم » (الحسن، 1999، ص651)

ويعرفها محمد عاطف غيث « بأنها زحف أفراد أو جماعات تاركة موطنها الأصلي نحو موطن آخر تجعل منه مكانا جديدا للإقامة الدائمة وتعتبر الهجرة الخارجية هجرة دولية لأنها تقوم على هجرة من دولة إلى دولة أخرى » (غيث، 2006، ص2012)

وتعرف في علم السكان بأنها «الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا» (لقصير، 1984، ص106)

ونجد هذا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال، ويضع العامل الاجتماعي والاقتصادي في مقدمتها، ثم عدد من العوامل الأخرى التي تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئات داخل المجتمع أو المجتمع أو الدولة.

وكما تم تعريفها بأنها «ظاهرة طبيعية وانخراط بشري على مدى التاريخ موجود لخلق التواصل الإنساني ما بين الحضارات» (العباي، 2011)

وكما عرفها إيفرت لي " Everett " بقوله أنها « التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة وليست هناك تقييدات على المسافة أو كونها حرة أو إجبارية » (ليون وآخرون، 1982، ص13) وهناك من يعرفها بأنها « ترك الشخص موطنه الأصلي ومغادرته إلى موطن آخر بغرض البحث عن مصدر الرزق أو وسيلة للعيش أفضل مما هو فيه » (رصوان وآخرون، 2001) إجرائيا:

ومنه نأتي إلى إعطاء تعريفا لمفهوم الهجرة فهي انتقال الفرد أو جماعة من الأفراد السوريين تاركين موطنهم الأصلي سوريا إلى الجزائر نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية أبرزها الصراع العسكري واللاأمن، وهذا من أجل البحث عن ظروف أمنية واجتماعية أفضل مما هو موجود في وطنهم الأم سوريا.

2-المهاجر:

لغة: "جمع مهاجرون وهو من ترك بلده إلى بلد آخر". (رصوان صالح وآخرون، 2001) اصطلاحا:

«هو الشخص الذي غير مكان إقامته وتخطى الحدود السياسية أو استقر في منطقة سياسية جديدة سواء كانت دولة أو أمة» (محمد علي وآخرون، 1985، ص289)

إجرائيا:

هو الشخص الذي ترك وطنه الأصلي سوريا لظروف ما (الصراع المسلح) من أجل البحث عن ظروف أفضل ومناسبة للاستقرار وتحقيق ما يطمح إليه.

3-الهجرة الشرعية:

عرّفها محمد رمضان بأنها «تحدث في الدول التي تسمح نظمها القانونية باستقبال الأجانب وتتم عن طريق الدخول من أماكن محددة سواء كانت عن طريق البر، أو الجو أو البحر لإقليم الدولة وتشترط الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها تقديم جواز سفر ساري المفعول وصادر عن

السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص

التأشيرات» (محمد رمضان، 2011)

إجرائيا:

الهجرة الشرعية هي انتقال الأفراد من موطنهم الأصلي إلى موطن آخر بطرق شرعية وقانونية.

4-الهجرة غير الشرعية:

الهجرة الشرعية من أكثر المفاهيم تداولاً في الفترة الأخيرة، وغالبا ما يتم توظيفها بشكل ملتبس ومبهم، وذلك بسبب تباين الأطروحات المعرفية وزوايا النظر حول التعامل مع هذا المفهوم، ومنه يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية حسب المفوضية الأوروبية بأنها « ظاهرة تشمل على دخول فردا ومجموعة أفراد إلى إقليم دولة بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، وهناك من يدخل بصورة قانونية ولكنهم يبقون ويغيرون غرض الزيارة ويبقون دون الحصول على موافقة السلطات »(سني محمد أمين، 2015)

كما تعرف بأنها «الاجتياز غي القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة» وكما جاء في تعريف Salah Chakor «بأنها ظاهرة تشكل بسبب توقف نمو البلدان الفقيرة والدافع الأساسي لما هو قلة فرص التشغيل» (Salah Chakor,2011)

وعرفت أيضا «بأنها ظاهرة تخص سكان البلدان الفقيرة الذين يبحثون عن مستوى معيشي أفضل في البلدان الغنية» (wikipedia,2014, 13 :24h)

5-شبكات الهجرة غير الشرعية:

شبكات الهجرة غير الشرعية «في شبكات مختصة في تهريب البشر وتقوم بتسيير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليست موطنها له أولا يعد المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى» (عثمان الحسن وآخرون، 2008، ص19)

رابعاً/ مراحل الهجرة في البحر الأبيض المتوسط:

اللافت للنظر أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

المرحلة الأولى قبل 1985:

وخلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال، وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر، وكل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين القادمين في دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم والكثير منهم استفاد من مرونة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات. (I.u.e 2014)

المرحلة الثانية 1985-1995:

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذه الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود. (I.u.e 2014)

وفي 19 جوان/ جويلية 1995 ومع دخول اتفاقية شنغن الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي، لكن مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت الهجرة أبعاد غير متوقعة، لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك في محاولة منح مواطنها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي. (I.u.e 2014)

في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام 1990 المخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم، والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998، فوجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل. (I.u.e 2014)

المرحلة الثالثة من 1995 إلى الآن:

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلالها الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

وكرر فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية (السرية) والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني، ورغم أن قضية الهجرة غير الشرعية أضحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض المتوسط، من دول تربطها حدود برية أو بحرية مع الدول الأوروبية، كدول المغرب العربي القريبة من أوروبا والتي ترتبط معها بحريا، وأيضا من دول شرق أوروبا كبلغاريا واليونان وجمهورية يوغسلافيا سابقا (البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا) التي تربطهم حدود برية مع أوروبا. على أن تكون الوجهة دول أوروبا الغربية خاصة بريطانيا وألمانيا التي وبدرجة أقل فرنسا واسبانيا وإيطاليا، بحسب النمو الاقتصادي لأن قانون الطلب على العمالة يرتبط ويزيد بشكل كبير كلما زادت نسب النمو الاقتصادي. (I.u.e 2014)

خامسا /دوافع وأشكال الهجرة:

تعددت أشكال الهجرة تبعا لعدد من الاعتبارات بحسب الدوافع، الفترة الزمنية، الحجم والشرعية.

1. الدوافع :

أ-الدوافع القسرية : غالبا ما تكون على شكل نزوح يصاحب أو يعقب العنف الذي قد يمارس من قبل بعض الجهات ضد الأفراد أو الجماعات أو الشعوب وهو على شكلين:

- **عنف بدني:** كالحروب واحتلال الأراضي بالقوة..
- **العنف النفسي:** غالبا ما يتخذ هذا الشكل من أشكال إجبار الأفراد أو الجماعات على ترك مناطقهم كالإرهاب، التعذيب، القهر، تضيق سبل العيش أمامهم " وهي أساليب جائرة غالبا ما تتبعها بعض الأنظمة من أجل ربح جياح المبدعين وأصحاب المبادئ وبالذات الذين تعتقد بأنهم يشكلون خطرا عليها "(الصقور، 2006، ص29)

ب-الدوافع الطوعية (اختيارية): في حالات كثيرة فإن الأفراد والجماعات غالبا ما يقررون ترك مناطقهم الأصلية تركا طوعيا بهدف الاستقرار في مناطق أخرى لأسباب قد لا تعود مباشرة إلى عدم قدرة مناطقهم على توفير أساسيات الحياة، ولكن طموحاتهم ومدى تطلعاتهم أبعد بكثير حيث أنهم يسعون من وراء هجرتهم هذه إلى تحقيق مكاسب جوهرية تتعلق بالمكانة.

ج-الرغبة في تغيير المكانة الاجتماعية والاقتصادية: يعتبر الدخل من أهم العوامل الهامة التي تحدد المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وغالبا ما يسعون إلى تعزيز مكانتهم هذه من خلال الانتقال إلى المناطق التي يعتقدون بأن من شأنها أن تحقق لهم الدخل الكافي.

2. أشكال الهجرة

1.2. من حيث المدة (الفترة الزمنية):

كما أن أشكال الهجرة تتعدد بتعدد الدوافع فإنها تتنوع وفقا للفترة أو الفترات الزمنية التي يقضيها المهاجرين بعيدا عن مناطقهم ومن أبرز أشكال هذه الهجرة ما يلي:

أ-الهجرة المؤقتة : وهي حركات سكانية من منطقة إلى منطقة أخرى وقد تكون على شكل فردي أو جماعي ونجدها في حركات الزراع والرعاة والصيادين، السياح، أو بهدف العلاج، الحركات الدينية كالاشتغال في الدعوة.

ب-الهجرة الدائمة أو طويلة الأمد: "وهذه الهجرة غالبا ما تكون نهائية وعلى الأقل لا يعود بعدها إلى موطنه الأصلي إلا بعد فترة طويلة من هجرته، وتتعدد أشكال هذا النوع من أنواع الهجرة" (الصقور، 2006، ص37)، بحيث تشتمل على ما يلي:

- الهجرة بهدف الحصول على الجنسية: حيث ينتقل الأفراد والجماعات إلى بلدان الاستقبال بعد أن يحصلوا على إذن مسبق بإمكانية التمتع بجنسية البلد الجديد.
- النفي: يعتبر النفي شكل من أشكال الهجرة الدائمة حيث يقضي المنفي كامل سنوات عمره أو على الأقل جزء كبيرا في منفاه.

2.2 من حيث الحجم (عدد المهاجرين):

أ-الهجرة الفردية *Individuel migration*: " يقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على الأفراد بالذات الأعازب والشباب وأرباب الأسرة، ومن بين الأسباب التي تشجع على شيوع مثل هذا النوع صعوبة حصول المهاجرين على تأشيرة دخول وإقامة لزوجاتهم وأبنائهم في بلدان الاستقبال". (صالح خليل الصقور، 2006، ص38)

بالإضافة إلى تدني مستوى الأجور لدى أعداد كثيرة منهم خصوصا إذا ما صاحبها ارتفاع مستوى المعيشة في بلدان الاستقبال.

ب-الهجرة الجماعية *Groups migration*: هذا النوع يتخذ أشكال مختلفة كالهجرات الأسرية وهجرة أفخاذ وبطون العشائر من منطقة إلى منطقة أخرى.

3.2 من حيث مكانة الانتقال:

- أ-هجرة داخلية: هي هجرة سكان من منطقة معينة، من مكان إلى آخر في نفس الدولة مثل الهجرة من الريف إلى الحضر.
- ب-هجرة خارجية: وهي الهجرة إلى دولة أخرى.

4.2 من حيث الشرعية:

أ-هجرة شرعية: أي الهجرة المنظمة التي تتم وفقا للقانون والقواعد القانونية التي تقرها الدولة المهاجر منها أو إليها وفقا للأعراف والقوانين الدولية.

ب-هجرة غير شرعية: هي الهجرة غير النظامية أو المنظمة والتي تتم سرا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية.

سادسا / أسباب الهجرة غير الشرعية:

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق بال الحكومات لابد من تقصي أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها، ومن بين أهم العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية ما يلي:

1-الأسباب الاجتماعية:

إن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الفرد لها دور هام في تحفيز الفرد على الإقدام على الهجرة السرية والتمسك بها انطلاقا من الوسط الذي يعيش فيه، حيث تتكون لديه رغبات وطموحات يحاول تحقيقها في دول الاستقبال بعد إقباله على هذه الظاهرة، حيث يتفق معظم المختصين في علم الاجتماع على أن الأسباب التي تقف وراء ارتفاع عدد الجزائريين المهاجرين بطريقة غير شرعية تعود إلى تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة ونقص فرص العمل، حيث يرى رجال سليمان أستاذ علم الاجتماع بجامعة عنابة أنه من الطبيعي جدا أن يحلم أي شاب جزائري بالاستقرار في إحدى دول الشمال، لاسيما بعد الانفتاح الإعلامي، مما سمح باكتشاف حياة جديدة أخرى في الضفة الشمالية من البحر المتوسط، كما أوضح أن الرغبة في التغيير نحو الأفضل مهما كانت الطرق هي السبب في هجرتهم بطريقة غير شرعية. (موقع الطالب، 2011)

ويرى الدكتور عبد اللاوي مختص في علم الاجتماع أن الشاب الذي يخرج من بلده نحو إيطاليا أو اسبانيا يدرك تماما أنها مغامرة قد تؤدي بحياته، لكن أمله في الوصول إلى الضفة الأخرى والحصول على عمل وبالتالي الحصول على نقود سيشجعه على ركوب المخاطر، وهذا ما جعل نسبة الهجرة بين الشباب تزداد بالإضافة إلى انعدام البديل لهؤلاء الشباب في بلدهم وما يبدو

لنا مغامرة فهو بالنسبة لهم استثمار، حيث أن ظهور اتجاهها جديدا لدى المجتمع الجزائري وهو يتناقض مع ما هو موجود، وبالتالي وصلنا بحسب رأيه إلى مرحلة فيها مجتمعين، "المجتمع الذي ظهر منذ سنة 1962 ومجتمع جديد ظهر ولم يهتم به أحد أو لم يجد الاهتمام الكافي حيث أصبح في صراع مع المجتمع القديم، وبالتالي كانت منافذه انحرافية، وما الحرقه إلا نتاج لتطور وتغير المجتمع" (موقع الطالب، 2011)

كما أن صورة المجتمع النجاح الاجتماعي التي يبرزها المهاجرين عند عودتهم إلى أوطانهم وإبرازهم لمظاهر الغنى والعيش في رفاهية، وقيام البعض منهم باستثمارات في مختلف المجالات بصورة كبيرة، وبالتالي الأفراد الراغبين في الهجرة والذين يعانون من مشاكل اجتماعية وعدم تلبية طموحاتهم، فهم ينظرون إليهم بأنهم حقيقة حققوا أحلامهم وطموحاتهم، وهذا ما يغذي فيهم فكرة الهجرة حتى وإن كانت بطرق غير شرعية، كما أن الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي والعيش في حضارة وثقافة البلاد المواد الهجرة إليها، ولعل عالم الاجتماع ابن خلدون لمس الحقيقة في مقدمته أن "المغلوب دائما مولع باقتداء الغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده". (معمّر، 2011)

فالسفر أصبح هدفا لدى الشباب حيث يعتبرونه الطريق الأفضل للانقطاع عن الواقع المأزوم والمعقد الذي لم يقدم لهم أي مكاسب أو انجازات، فالصعوبات التي تواجه الشباب كنقص الحريات خاصة السياسية والتعبير عن الآراء الداخلية وتكميم الأفواه دون الحديث عن شيء، " وعادة ترتبط أحلام المهجر في رؤوس الشباب بالثراء السريع والكفاءة العلمية والوجاهة الاجتماعية، إضافة إلى متعة الانتماء إلى الحضارة المنتصرة. (الخادمي، 2002، ص74)

2- الأسباب الاقتصادية:

حيث أن ضيق مجالات العمل وانتشار البطالة خصوصا عند الشباب الجامعي دفع بهم للتطلع إلى الخارج، فعوامل الجذب الموجودة في الدول الأوروبية المتمثلة في الرواتب العالية، وتوفير فرص العمل، وتوفير الجو الملائم للعمل، أصبح حلم كل شاب للتطلع إلى الضفة الأخرى. (الخادمي، 2002، ص74)

وبالتالي فالهجرة غير الشرعية تعكس حالة اليأس الناتج عن البطالة والفقروارتفاع تكاليف الحياة، فالبطالة هي طاقة عاطلة، مما يؤدي إلى حدوث انفصال وانقطاع بين العاطل والمجتمع ويؤدي إلى الشعور بالضيق وفقدان الهوية والانتماء. فالهجرة غير الشرعية ما هي إلا حل فردي لمشكلة البطالة بعد اليأس من وجود فرص عمل كريمة مشروعة داخل الوطن.

ويلخص العالم الديموغرافي الفرنسي الكبير ألفريد صوفي Alfred Sauvy إشكالية الهجرة بقوله له "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" (الخادمي، 2002، ص74)

3- الأسباب السياسية:

إن وقوع دول الضفة الجنوبية للمتوسط تحت هيمنة أنظمة ديكتاتورية وشمولية أجهزتها غارقة في الفساد وسياساتها المتبعة معوقات كبرى أمام التنمية، يعد أحد أهم أسباب الهجرة السرية وإن استمرار الحالة السياسية على ما هي عليه في هذه الدول يسعى مزيدا من انسداد أفق الأمل أمام الشرائح الاجتماعية الشابة المؤهلة أكثر من غيرها للهجرة السرية وسيؤدي إلى مزيد من المرشحين لركوب البحر في مغامرات يائسة وقاتلة، فالشعور بالاضطهاد والخوف من المصير المجهول، وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجامعات إلى الهجرة السرية، فهذا من ناحية السياسة الداخلية للبلدان التي يتخذون أفرادها الهجرة غير الشرعية طريقا لهم، بالإضافة إلى هذا وجود السياسات المعتمدة في قوانين الهجرة، حيث في سبيل وضع منهج واضح ينظم حركة المهاجرين أصدرت بعض الأقطار سياسة خاصة بذلك، بغرض تشديد قوانين الهجرة ووضع عوائق أمام الذين يريدون الهجرة بصورة شرعية، ولعل مضمون السياسة الأوروبية للهجرة هو أبرز مثال لتبيان هذه العوائق، حيث تهدف السياسة الأوروبية للهجرة إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- تنظيم حركات دخول وخروج وإقامة المهاجرين حسب الحاجة للهجرة.
- تنظيم عملية استقبال اللاجئين والعمل على إقامة نظام أوروبي موحد للجوء.

● التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية والإقامة غير الشرعية لرعايا الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

فلمهم الهجرة هو نتاج الممنوع أي كرد فعل غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال. (شوكات وآخرون، 2010)

4-السبب التاريخي:

بالعودة إلى تحديد تيارات الهجرة يتضح أن أغليتها تكون من الدول الأصلية للمهاجرين إلى الدول المستقبلية، وهي غالبا الدول المستعمرة لتلك الدول الأصلية، والعامل التاريخي هنا يبين تلك العلاقة التي تربط الدول الأصلية للمهاجرين السريين إلى الدول المستقبلية، فهذه العلاقة مبنية على عدم التكافؤ وعلى واقع استعماري خلف شعورا بمسؤولية دول الاستقبال في نهب خيرات وكل ثروات البلدان الأصلية للمهاجرين، "فتاريخ الهجرة المغاربية المعاصرة إلى أوروبا عامة والجزائرية خاصة يندرج في سياق الاحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا حيث اتسمت أساسا بطابعها العمالي من جهة، وبطبيعتها الملكية والدورية من جهة أخرى، فمنذ خمسينات القرن العشرين كانت اسبانيا من أكثر الدول المصدرة للهجرة إلى الدول الأوروبية الأخرى (فرنسا، ألمانيا، سويسرا...) قبل أن تتحول في العشريتين الأخيرتين من نفس القرن (1980-2000) بالإضافة إلى ايطاليا دولة مستقبلية وتعتبر من أهم نقاط العبور للعديد من المهاجرين المغاربة بالطرق القانونية وغير القانونية. ولا يختلف الحال عن هجرة الليبيين نحو ايطاليا باعتبار أن ليبيا كذلك خضعت للهيمنة والاستعمار الايطالي أوائل القرن العشرين. وكذلك الحال للأتراك الذين يهاجرون نحو ألمانيا، والهنود والباكستانيين الذين تكون وجهتهم انجلترا، وكأننا نتحدث عن مبدأ يصب في أن المغلوب مولع بالهجرة نحو الغالب وهذا ما تم تبياناه. (دليو وآخرون، 2003، ص78)

5-وسائل الإعلام:

يعتبر الإعلام مؤسسة من مؤسسات المجتمع تقوم عن طريق رسائل الاتصال، فهو علم يخاطب عقول الأفراد وحقائق تحرك فيهم أسعى معاني الإنسانية، وهو يقوم بنشر رسائل تتضمن صورا مركبة من عدة مفاهيم ومعاني لتأثر بها على معرفة وإدراك وسلوك الأفراد خصوصا فئة

الشباب، ومن بين وسائل الإعلام الأكثر تأثيراً هي وسائل الإعلام المرئية كون العالم يشاهد ثورة إعلامية جعلت حتى الفقراء يستطيعون اقتناء الهواتف، هذه الأخيرة التي تمكنهم العيش عبر مختلف القنوات في عالم أحلامهم التي يسعون يوماً بعد يوم إلى تحقيقها، حيث يقدم لهم الإعلام الصورة المثالية للعيش الكريم والرفاهية، وكل حقوق الإنسان، وهذا ما يرفع رغبتهم في الهجرة بأي طريقة كانت، فبرامج التلفزيون والانترنت والأفلام المثيرة التي شكلت عقدة سيكولوجية لدى الشباب وأثارت لديهم الرغبة في التقليد ومواكبة المجتمع، ما أدى به إلى التفكير في تحقيق أحلامهم وبداية رحلة المجازفة، فالإعلام لعب دور في تغذية الأوهام عن الجنة الموعودة وتكريس الهجرة في عقول الشباب.

6-العوامل الديموغرافية:

إن النمو الديموغرافي السريع يؤدي إلى الزيادة في الكثافة السكانية بشكل مرتفع ما يؤثر سلباً على كفاية الثروات الطبيعية. وبالتالي يقل العرض ويكثر الطلب وتحدث مشاكل اجتماعية واقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة مما يدفع بالسكان إلى الهجرة إلى البلدان الأكثر غنى بحثاً عن ظروف معيشية أوفر، وهذا ما نجده عند براودل Brawdel حيث أسس إطار الزمني للتحليل السببي لحركية الهجرة الدولية ضمن ثلاث متغيرات، متغير مستقل وأهم عوامل المتغير البنيوي المتمثل في الإطار الديموغرافي وآخر تابع وهو الهجرة والمتغيرات الوسطية المتمثلة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. (الشمايلة، 2008، ص09)

ومنه نأتي إلى أن جل هذه العوامل تتلخص في عوامل الطرد وعوامل الجذب، حيث أن كلاهما مرتبطان ببعضهما البعض، فعوامل الجذب تعتبر أقل أهمية إذا ما توفرت للفرد وضعية مريحة في بلاده وكان بإمكانه تغطية احتياجاته المادية والمعنوية الضرورية بدون عناء شديد، وبعبارة أخرى أن يعيش حياة كريمة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية، فبدون شك لن يغلب عليه التفكير في الهجرة غير الشرعية، على اعتبار أن الإنسان غالباً ما يبحث ويسعى إلى الاستقرار ولا يريد مفارقة وطنه إلا إذا وقع تحت رحمة الضغوط السالفة الذكر. (الشمايلة، 2008، ص09)

سابعا /المقاربة الماركسية في تفسير الهجرة:

تؤكد النظرية الماركسية أن أهم خصائص المجتمع هو الصراع بين الطبقات والفئات التي ترى فيه المحرك الأساسي والرئيسي في تاريخ المجتمعات.

فالنظرية الماركسية ترى أن الطبيعة الإنسانية هي أساسا طبيعة خيرة، فالناس ليسوا أشرار بطبيعتهم، لكن ظروف الحياة الاجتماعية البيئية هي التي تجعل منهم أشرار، فالفقر والقهر والظلم وسوء التوزيع في الوقت الذي يمكن أن تكون فيه عدالة وحسن توزيع بالنسبة للمجتمع، فالإنسان لا يمكن أن يعيش بوصفه إنسانا في مجتمع يكرس مثل هذه التناقضات، فالعيب يرجع إلى طبيعة النظام الاجتماعي أو الأبنية الاجتماعية التي تنتج الفقر سوء التوزيع والنظام الاجتماعي الطبقي.

فبحسب هذه النظرية أن الهجرة غير الشرعية تحدث نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع أي التوزيع اللامتكافئ لعوامل الإنتاج، حيث أن هناك مناطق تعتبر أكثر غنى من مناطق أخرى، مما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون هذه الثروة والذين لا يملكونها. فالعصر الحالي يشهد نظاما عالميا يقود إلى الثراء الفاحش، كما يلاحظ أن الديمقراطية أفرغت مضمونها في عصر العولمة بحكم الأثرياء الجدد، فاختلقت توازنات التنمية وارتفعت البطالة، وظهر الفقر واشتدت حدة المعاناة وأصبح الوضع لا يطاق، فبدأ الصراع واضحا بين الطبقات، مما دفع البعض إلى البحث عن منافذ وهي الهجرة غير الشرعية.

ووجه كارل ماركس اهتماما بارزا للمجتمع ليتساءل كيف يوجد قهر وظلم يجبر الأفراد على ترك مجتمعاتهم، والانتقال إلى مجتمعات أخرى، فحسب هذه النظرية أن الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية تمثل تناقضا مروعاً مع الطبيعة الإنسانية، وهي تفشي الفقر واللاتوازن في توزيع الخيرات بين الدول، وتصعيد عمليات الهجرة خارج الوطن، مما يؤدي لا محال إلى هدر في الموارد البشرية بالنسبة لمجتمعات الانطلاق، واستفادة الدول المستقبلية من سواعد عضلية تزيد قوة الإنتاج وتكسر الوعي الطبقي الذي تكونه الطبقة المنتمية للمجتمع الصناعي، و منه تمثل

الهجرة غير الشرعية نوعا من الاستغلال الذي تمارسه الدول الصناعية عبر عمليات التحفيز، وتشجيع الأفراد على ذلك من أجل تحريك عملية الإنتاج وأيضا أشكال القهر الذي تسببها لبلدان غير صناعية من أجل ضمان تبعيتها.

فالهجرة غير الشرعية وفق المنظور الماركسي تبدأ بمرحلة الاغتراب والإحساس بالعزلة والقهر تنطلق بمحاولات أولية تمر بمردود أفعال مجتمعية قاسية، فمن جهة المجتمع يرد على السلوك بالعقاب ومن جهة أخرى عصابات متخصصة تثير العنف وتنتهي بإضفاء وصمة الانحراف والإجرام للمهاجر غير الشرعي.

فيحسب النظرية الماركسية الاغتراب الذي يقع فيه الفرد أن يصبح يشعر بأنه غريب عن العالم المحيط به وشعوره بالشقاء والتعاسة فيه " (جيدنز، 2001، ص331)
إذن فهو الحالة التي يتعرض لها الفكر الإنساني للتشويه فتضعف أحاسيس الشعور بالانتماء وبالهوية وبالثقة في الغير وفقدان الروابط والعلاقات الاجتماعية واندثار قيم التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والانهزامية والانطواء على هذا يؤدي حسنها بالأفراد إلى البحث عن سبل أخرى وبالتالي يتجه معظم الشباب للهجرة غير الشرعية.

ثامنا/ اتجاهات الهجرة وأنماطها:

حدد اثنان من الباحثين في شؤون الهجرة العالمية (Gastel and Miller) أن اتجاهات الهجرة وأنماطها في المستقبل القريب ستتميز بأربع خصائص أساسية هي:
-التسارع، حيث سترتفع أعداد المهاجرين عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة.
-التنوع، حيث ستقوم البلدان المضيفة بقبول أنواع مختلفة من المهاجرين خلافا لسياساتها السابقة التي تستقبل بموجها فئات محددة مثل العمال واللاجئين وطالبي اللجوء.
-العولمة، حيث اتخذت الهجرة طابعا عالميا واتسعت مجالاتها لتشمل أعدادا أكبر من الدول سواء منها المرسلّة أو المستقبلّة للمهاجرين.

-التأنيث، إذ إن أعداد النساء المهاجرات آخذة في التزايد خلافا لحركات الهجرة السابقة التي تشمل الرجال في أغلب الأحيان. ويرتبط تزايد هجرة النساء ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تطرأ على سوق العمل العالمي، بما في ذلك تزايد الطلب على العاملات في البيوت وتوسع السياحة الجنسية والمتاجرة بخدمات النساء.

فقد شهدت الدول الأوروبية تحولات عميقة جراء موجات الهجرة الوافدة خلال القرن العشرين. وقد بدأت أوائل هذه الموجات خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما بدأت بلدان البحر الأبيض المتوسط بتزويد بلدان الشمال والغرب في أوروبا بالأيدي العاملة الرخيصة. وكان العمال المهاجرون من تركيا وشمال إفريقيا واليونان وحتى من المناطق الجنوبية من إسبانيا وإيطاليا يُقَابَلون بالترحاب من جانب الدول المضيفة التي كانت تعاني نقصا حادا في الأيدي العاملة. وتضم سويسرا وألمانيا وبلجيكا والسويد وشرائح واسعة من العمال المهاجرين. وفي الوقت نفسه فإن الدول التي كانت تبسط سيطرتها الاستعمارية على مناطق عديدة من العالم سمحت بدخول العمال الوافدين إليها من مستعمراتها السابقة. ويصدق ذلك على تدفق العمال الجزائريين إلى فرنسا، والاندونيسيين إلى هولندا، والمهاجرين من شبه القارة الهندية إلى بريطانيا.

وتراجعت حركة الهجرة إلى أوروبا الغربية بشكل ملحوظ منذ الثمانينات من القرن الماضي بسبب الركود الاقتصادي. غير أن حركة العمال وانتقالهم إلى أوروبا انتعشت بعد سقوط جدار برلين والتحولت التي حدثت في كل من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، حيث بدأت موجة جديدة من الهجرة.

وتميزت هذه الموجة بحديثين مهمين: الأول هو فتح الحدود بين الشرق والغرب مما أدى إلى هجرة نحو خمسة ملايين شخص داخل أوروبا بين عامي 1989 و 1994. أما الثاني؛ فهو أن الحرب والصراع الإثني في يوغسلافيا السابقة قد أسفرا عن انتقال نحو خمسة ملايين لاجئ إلى مناطق أخرى في أوروبا. كما طرأ بعض التغير على الأنماط الجغرافية للهجرة في أوروبا مع الاختفاء التدريجي للحدود التي كانت تفصل بين الموطن الأصلي والبلدان المستقبلية للاجئين والمهاجرين. ومن السمات الأخرى التي ميزت موجات الهجرة هو رجوع الكثير من الإثنيات إلى موطنها الأصلي أين كان

يعيش أجدادهم كحال الإثنيات التي كانت تقطن الاتحاد السوفياتي وعادت إلى موطنها الأصلي بعد تفككه. لكن رغم ذلك شهدت أوكرانيا صراعا داميا جديد من بين مسبباته أيضا تلك الصراعات الإثنية بين من يتكلمون الروسية ومن لا يتكلمونها وكانت النتيجة انضمام القرم إلى روسيا بدواعي القرب الإثني والانتماء العرقي. (جيدنز، 2001، 336)

تاسعا/ نتائج الدراسة الميدانية:

1- الحالة الأولى: حالة صباح مرسل

لاجئة سورية، العمر 21 سنة، متزوجة بسوري، عدد الأطفال طفل واحد، من محافظة حماة، حلت بالجزائر بتاريخ 2013/03/21 رفقة زوجها، تمتلك جواز سفر سوري، بطالة، مهنتها قبل المجيء إلى الجزائر: لا شيء، مأكثة بالبيت، لا تمتلك أي حرفة أو مهنة سابقة ولا خبرة مهنية، طريقة كسب الرزق، عمل الزوج في بيع المناديل الورقية في الشارع، السكن عن طريق الكراء.

2- الحالة الثانية: حالة شريفة، 25 سنة، متزوجة، عدد الأطفال اثنان، من الغوطة، حلت بالجزائر في 2014 رفقة زوجها وابنائها بطريقة قانونية، بطالة، لا تمتلك أي خبرة مهنية ولا حرفة في سوريا، كانت مأكثة في البيت. طريقة كسب الرزق: التسول، أما زوجها فيبيع المناديل الورقية. السكن: مسكن فوضوي مؤجر.

3- الحالة الثالثة: حالة زينة، 20 سنة، متزوجة، أم لطفل واحد، من محافظة حلب، حلت بالجزائر في جوان 2014 رفقة ابنتها صاحب السنتين، زوجها لا يزال في سوريا، بطالة، لا تمتلك أي خبرة مهنية ولا حرفة خلال تواجدها في سوريا. تعيش من بيع المناديل والصدقة. السكن: الكراء تارة بمقابل وتارة دون مقابل

4- الحالة الرابعة: حالة أسماء، 24 سنة، متزوجة، أم لطفلين، من محافظة حلب، حلت بالجزائر في ديسمبر 2013 رفقة زوجها وابنتها، لا تملك أي خبرة مهنية ولا حرفة، كانت (ست بيت) حسب قولها، بطالة في الوقت الحالي، زوجها يعمل في بيع الفول بالعربة المتجولة، رغم أنه كان ميكانيكي في حلب، إلا أن أرباب العمل يتحفظون على تشغيل السوريين الذين يمتلكون حرفة حسب قولها.

5- الحالة الخامسة: حالة نرمين، 24 سنة، متزوجة، أم لثلاثة أطفال، من محافظة حلب، حلت بالجزائر رفقة أسماء (الحالة الرابعة) رفقة زوجها وأولادها الثلاث في ديسمبر 2013، تعمل ببيع المناديل الورقية وبعض الكتيبات الصغيرة، لم تكن تشتغل بسوريا وليس لديها أي خبرة مهنية ولا حرفة. زوجها يعمل بمقهى بأجر 700 دج يوميا، كان يعمل في مصنع البطاريات بحلب قبل تدميره، لم يجد عملا يتوافق مع تخصصه لتحفظ أرباب العمل على تشغيله.

6- الحالة السادسة: حالة أبو أيوب، 37 سنة، متزوج، أب لأربعة بنات، من محافظة حمص، حل بالجزائر منذ أواخر 2011 رفقة زوجته السورية وبنات (البنات الأخرتان ولدن بالجزائر) يعمل بصناعة وتركيب آلات الجري الرياضية، يملك خبرة في سوريا كتقني في الكهرباء، عمل كأجير بحاسي مسعود، لكن عدم رضاه على الأجر وطريقة التشغيل الملتوية جعله يعمل لمصلحته الخاصة عن طريق تصنيع آلات الجري وبيعها.

7 الحالة السابعة: حالة أنس، 25 سنة، أعزب من محافظة حمص، حل بالجزائر في مارس 2014 بمفرده، له خبرة 05 سنوات بسوريا في مجال التلحيم، وهو يعمل كأجير في نفس التخصص وبطريقة غير شرعية (دون عقد عمل).

8- الحالة الثامنة : حالة قيس، 28 سنة من حلب ،متزوج دون أولاد ، حل بالجزائر في سبتمبر 2014، كان رب عمل وصاحب محلات ومطاعم، دمرت جميع ممتلكاته، يعمل كأجير في مطعم بطريقة غير شرعية (دون عقد عمل) وجوده بالجزائر مؤقت كونه ينوي الهجرة إلى ألمانيا التي تعني جيدا باللاجئين السوريين ، كما أنه بإمكانه أن يجد عملا يتوافق مع خبرته في المطاعم، كما تحدث كثيرا عن الاستغلال وعدم المساواة والعدالة بين الأجر الذي يعطى للجزائري والذي يعطى للسوري، ناهيك عن الاستغلال في ساعات العمل التي تزيد عن 12 ساعة حسب قوله بأجر لا يتعدى 800 دج.

عاشر/ نتائج الدراسة:

واستنادا إلى المقابلات التي أجريت على عينة من السوريين اللاجئين بمدينة سطيف تبين ما يلي:

- أغلب اللاجئين السوريين من العنصر النسوي.
 - أغلب اللاجئين السوريين من فئة الشباب، حيث لم نسجل ولم نلاحظ أي سوري كبير السن، وهذا يدعم النظرة الخاصة باندفاع الشباب نحو الهجرة.
 - أغلب اللاجئين السوريين متزوجين رغم صغر سنهم.
 - أغلب اللاجئين السوريين لديهم أولاد، سواء أتوا معهم أو ولدوا بالجزائر.
 - أغلب اللاجئين السوريين لا يملكون سكنا قارا. ويتنقلون من ولاية لأخرى.
 - أغلب اللاجئين السوريين لا يملكون خبرة مهنية في سورية بلدهم الأم.
 - أغلب اللاجئين السوريين لا يملكون مهن أو حرف مهمة مفقودة في سوق العمل بالجزائر.
 - أغلب اللاجئين السوريين يقتاتون من أعمال بسيطة وهشة وغير قارة وذات دخل ضعيف.
 - أغلب اللاجئين السوريين تربطهم علاقات عمل كأجراء بطريقة غير شرعية.
 - أغلب اللاجئين السوريين يقرون بصعوبة العمل بطريقة قانونية في سوق العمل بالجزائر.
 - تحفظ أرباب العمل الجزائريين على تشغيل اللاجئ السوري ودمجه في سوق العمل الجزائرية لاعتبارات قانونية.
 - نسبة قليلة من اللاجئين السوريين يلجؤون للتسول لسد حاجياتهم الأولية.
 - أغلب اللاجئين السوريين ينوون العودة إلى بلدهم بعد استتاب الأمن.
- وتعقيبا عن التساؤل الذي تم طرحه نستخلص من نتائج الدراسة الميدانية الفروض التالية:
- أغلب المهجرين السوريين في الجزائر نساء شباب قليلي الخبرة.
- افتقاد الوافد السوري لمؤهلات خاصة تجعله يندمج في السوق العمل الجزائرية.
- ناهيك عن غياب الغطاء القانوني الذي يوفر لأرباب العمل الجزائريين والعمالة السورية الحماية القانونية اللازمة لتدعيم سوق العمل بالجزائر، وهو أمر ضروري للاستفادة من تلك الطاقات المهمشة قانونيا، رغم حتمية التعاطي معها إيجابيا لأنها بشكل أو بآخر أصبحت جزء من النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري تؤثر وتتأثر به.

لا يزال المهاجر السوري يعاني في شتى البلدان التي يصل إليها الآلاف هرباً من صراع الحرب الدامية فيها والتي شردت وشتتت وهجرت، ولم يكن أحداً من هؤلاء في وقت ليس ببعيد يعلم ما تخبئه الأقدار لهؤلاء، فالكـل يجمع عن أن البلاد كانت هادئة مطمئنة لولا نار الفتنة التي لم تبقي على أخضر ولا يابس إلا وأحرقته.

ويتبين لنا أن لكل بلد بذور فتنة تستطيع أن تقلب هنائه إلى شقاء ودماء وهروب من الموت، لهذا يعتبر التوافق الاثني والوسطية والعدالة، من الأمور التي تساعد على استقرار المجتمعات.

وربما لكل متخصص رؤيته اتجاه التحولات الحاصلة من الناحية الجيوسياسية، لكن الحقيقة أن الصراع العالمي أصبح أمام حتمية البقاء للأقوى سواء من حيث التخطيط أو العلم أو القوة العسكرية والاقتصادية، فإذا كانت الجزائر ضعيفة اقتصادياً، فالأكيد أن وجهة المهاجرين سواء كانوا سوريين أم غير سوريين لن تكون الجزائر رغم وجود عدة عوامل تستدعي استقطابهم أو بالأحرى مجيئهم، لكن للعامل الاقتصادي دور هام في تحديد وجهة هؤلاء، وكأن بني البشر لديهم خريطة اقتصادية يتم بموجبها تصنيف اقتصاديات الدول، ومن ثمة البحث عن الوجهة الملائمة للهجرة أو اللجوء. ولعل دول أوروبا الغربية هي الدول الأكثر أرباحاً اقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى هم بحاجة إلى يد عاملة رخيصة وهو ما سيجدونه في هؤلاء، لذلك ستكون موجات من الهجرة نحو مختلف دول أوروبا الغربية، وبالتالي ستتغير وفقاً لذلك التركيبة الاجتماعية السكانية لتلك المجتمعات.

قائمة المراجع:**أولا-الكتب:**

- 1-إحسان محمد حسن (1999). موسوعة علم الاجتماع. ط1.الدار العربية للموسوعات. بيروت. لبنان. ص 651.
- 2-أنثوني جيندز (2001). علم الاجتماع. ط4. ترجمة: فايز الصياغ. مؤسسة ترجمان. ص331-336.
- 3-صالح خليل الصقور (2006). الهجرة الداخلية. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص29.
- 4-عبد القادر رزيق الخادمي (2002). هجرة الكفاءات العربية. درا هومة. الجزائر. ص74.
- 5-عبد القادر لقصير (1984). الهجرة من الريف إلى المدن. دار النهضة العربية. مصر. ص 106.
- 6-عثمان الحسن وياسر عوض (2008). الهجرة غير الشرعية والجريمة، مركز الدراسات والبحوث. الرياض. ص 19.
- 7-فضيل دليو وآخرون (2003). الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية. مخبر علم اجتماع الاتصال. قسنطينة. ص78.
- 8-ليون وآخرون (1982). الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها. ترجمة: فوزي سهاونة. دار وائل. ص 13.
- 9-محمد عاطف غيث (2006). قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. ص212.

- 10- محمد علي وآخرون (1985). المرجع في مصطلحات العلوم الاقتصادية دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ص 289.
- 11- محي الدين صابر (1989). المعجم العربي الأساسي لاروس. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس. ص 1253. ثانيا-المواقع الإلكترونية:
- 1-نسرين الشمايلة (2008). الشباب العربي بالمهجر. دار جرير للنشر والتوزيع. عمان. ص 09.
- 2-علي العباني (2011). الهجرة والهجرة غير الشرعية, 2011/02/21, <http://www.minia2day.com>, 17:23 h.
- 3- رضوان صالح وحاتم فرج الطيرة (2001): h, www.Libaid.net/arbic/imagesstories/9pps, 2001/02/21 17:23
- 4-محمد رمضان (2011). الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي [http :www.ULUM.NL/35.html](http://www.ULUM.NL/35.html), 2011/02/09, h21:20
- 5-سني محمد أمين (2015) دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي، <https://machahid24.com/etudes/10037.html> 2018/07/13, h 16:23
- 6-Salah chakor(2011) **Les pays riches en sont responsable et en subissent les conséquences**. www.jeunes du Maroc.com, 13/03/2011, 21 :49h.
- 7- L'immigration clandestine, [http ://fr.wikipedia.org/wiki](http://fr.wikipedia.org/wiki), 13/03/2011, h 22 :00.
- 8- La politique [/http://ec.europa.eu/immigration/tabHome.dr](http://ec.europa.eu/immigration/tabHome.dr) 2014.14:22 -8 migratoire de LUE en question
- 9- <http://etudiant.dz.net> 2011/02/13 h 22 :58
- 10-محمد معمر(2011). أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية. www.Aljazeera.net/nr/exeres, 2011/02/13 , h 22:58
- 11- خالد شوكت وآخرون (2010) المؤتمر العربي الأوربي حول الهجرة السرية (عودة الروح للشباب العربي في هولندا -لاهاي-)
- www.holland.info in the illegal immigration. The return of the soul of the arab youth in the netherland.